مجلة جامعة الملك سعود، م ١٤، الآداب (١)، ص ص ٥٥-٨٦ (١٤٢٢هـ/ ٢٠٠٢م)

السياسة التعليمية العثمانية وانعكاسها على ولاية طرابلس الغرب من عهد الوالي أحمد عزت باشا إلى نهاية الحكم العثماني ، ١٨٥٧-١٩١١م

جميل موسى النجار

أستاذ مساعد، قسم التاريخ، كلية الآداب، جامعة السابع من أبريل، الزاوية، ليبيا

(قدم للنشر في٢٢/ ٧/ ١٤١٨هـ، وقبل للنشر في ١٦/ ١/ ١٤١٩هـ)

ملخص البحث. بدأت الدولة العثمانية بفتح بعض المدارس الحديثة، التي تعتمد أنظمة التعليم الأوروبية وكثيرا من مناهجها، منذ أواخر القرن الثامن عشر الميلادي. وقد تزامنت تلك العملية مع قيام حركة الإصلاحات، التي استهدفت تحديث القوة العسكرية للدولة وأنظمتها ومؤسساتها المدنية، وارتبطت بها، مما تطلب إيجاد نظام تعليمي يفي بالمتطلبات المتزايدة والسريعة لحركة الإصلاحات. غير أن ارتباط التعليم الحديث بحركة الإصلاحات بلور سياسة تعليمية تأثرت بتلك الحركة، ووظفت غالبا لتحقيق أهدافها، علاوة على تأثرها بارتباط حركة الإصلاحات نفسها مع السياسة العامة للدولة ومداخلات القوى الأوروبية. ويحاول البحث الكشف عن ملامح تلك السياسة وأثرها في تأسيس ونشر المدارس الحديثة، العسكرية والمدنية بمستوياتها كافة، وانعكاسها على ولاية طرابلس الغرب التي تأثرت بسلبيات السياسة التعليمية العثمانية أكثر من غيرها لخصوصية اتساعها، وبعدها عن مركز الدولة، وقربها لأطماع ونفوذ الاستعمار الأوروبي. ومن ثم فقد كانت عملية تأسيس المدارس في هذه الولاية تتصف بالبطء وعدم الجدية، وتخضع غالبا لحاجات الإدارة المدنية لصغار الموظفين، أو لأهداف الحفاظ على مصالح الدولة وحكمها. وهي في بعض الأحيان لا تعبر عن توجهات عامة بل عن بادرات فردية للولاة. أو تستهدف في أحيان أخرى منافسة المدارس الأجنبية واليهودية المحلية ومنع التحاق سكان الولاية بها.

ونتيجة لذلك لم يترك العثمانيون في نهاية حكمهم لطرابلس سوى عدد قليل من المدارس الخاصة بالمستويات الأولية من التعليم.

تميز الحكم العثماني في المناطق التي أخضعها الأتراك العثمانيون لسيطرتهم، ومنها البلاد العربية، بكونه حكما عسكريا وسياسيا تنصبّ اهتماماته على جباية الضرائب، وحماية هذه المناطق من الاعتداءات والأطماع الخارجية لضمان بقائها في قبضته، والعمل على استتباب الأمن الداخلي أحيانا حينما يتعرض وجود الدولة العثمانية فيها للخطر بسبب تمردات القبائل أو ثورات الزعماء المحليين، أو تهديد الأشقياء و قطاع الطرق أو غيرها من الأسباب. كما أبقى الحكم العثماني على نظام القضاء الشرعي، الذي عرفته الحكومة الإسلامية منذ عصرها الأول، للفصل بين المتخاصمين حينما يلجأون إليه، وهو عمل يصب أيضا في صالح قضية الأمن والاستقرار. ولم تتجاوز مهام الحكم عند العثمانيين غالبا نطاق الضرائب والأمن والقضاء لأنهم اعتبروا أن أمورا أخرى كالتعليم والصحة وغيرهما من الخدمات العامة خارجة عن نطاق واجباتهم، فتركوا التعليم، كما كان من قبل، للأفراد الذين يمتهنون تعليم الأطفال في الكتاتيب، ولعلماء الدين وحلقات دراساتهم التي كانت تجري في المساجد أو المدارس الدينية لعلوم الدين واللغة العربية.

ولكن الدولة العثمانية بدأت إبّان حركة الإصلاحات وفي أعقابها، ومنذ بواكير تلك الحركة في أواخر القرن الثامن عشر الميلادي، بنشر التعليم وتأسيس المدارس العسكرية ثم المدارس المدنية الحديثة. وارتبطت أهداف التعليم والسياسة التي اتبعها العثمانيون بشأنه في عاصمتهم وفي الولايات التابعة لها، ومنها ولاية طرابلس الغرب، بمجمل أهداف حركة الإصلاحات تلك ودوافعها واتجاهاتها.

التعليم في ظل المشروع الحضاري العثماني

وكانت الإصلاحات العثمانية التي بدأت بشمول وفاعلية في عهد السلطان محمود الثاني (١٨٠٨-١٨٣٩م) في أوائل القرن التاسع عشر تعبّر، فيما نرى، عن إعادة نظر في مجمل التكوين الحضاري للدولة، إذ توجهت الدولة العثمانية منذ ذلك الحين، بفضل جهود المصلحين من سلاطينها ورجال الدولة البارزين فيها، نحو الأخذ بأساليب ووسائل

الحضارة الحديثة التي بدأت أوروبا باعتمادها منذ ما يعرف بعصر النهضة وبداية عصرها الحديث مع إطلالة القرن السادس عشر الميلادي. وإذا كان ثمة مجال للمقارنة فيمكن القول بأن العصر العثماني الحديث، الذي حاول إخراج الدولة العثمانية من حالة القرون الوسطى، قد بدأ متأخرا عن عصر أوروبا الحديث بثلاثة قرون. ولكن ما حققته أوروبا من نمو وازدهار حضاري خلال تلك القرون الثلاثة لا يمكن أن يقارن بما أنجزه العثمانيون في القرن الأخير من عمر دولتهم الذي أرادوا فيه دخول عصر الحضارة الحديثة.

وكانت قوة العثمانيين العسكرية من أهم مقومات قيام دولتهم وتوسعها في أوروبا والأناضول والبلاد العربية. إلا أن هذه القوة قد بدأت بالوهن في أواخر القرن السابع عشر الميلادي، خاصة بعد فشل الحصار العثماني الثاني لفيينا سنة ١٦٨٣ م. وظهر واضحا منذ ذلك الحين تفوق عدد من القوى الأوروبية على العثمانيين في خططها ونظمها العسكرية وفي تقنيات الأسلحة التي تستخدمها. ومن ثم كان على العثمانيين أن يشرعوا في أوائل القرن الثامن عشر الميلادي بتجديد قوتهم وتحديث خططهم الحربية و نظامهم العسكري وأسلحة جيشهم لمواجهة عدوان القوى الأوروبية ومخططاتها الاستعمارية. إلا أن القيام بهذه المهمة قد تأخر إلى السنة الأخيرة من حكم السلطان مصطفى الثالث (١٧٥٧-١٧٧٤م)، حيث اتجهت الدولة منذ ذلك الوقت إلى إصلاح قوتها العسكرية واتباع نظم التعليم العسكري الحديثة، فأنشأت بالاستعانة بخبراء من بعض الدول الأوروبية عددا من المدارس العسكرية النظرية، والمدارس الفنية العسكرية كمدرسة البحرية والهندسة والطب والموسيقى والعلوم العسكرية[1] على نمط نظام التعليم العسكري الأوروبي ووفقا لمناهجه وأساليبه. وكانت هذه المدارس نواة التعليم العسكري الحديث الذي عملت الدولة العثمانية على نشر مدارسه الرشدية والإعدادية في ولاياتها، وهي مدارس للمرحلة الأولية والثانوية من مراحل التعليم العسكري؛ أما التعليم العسكري العالي فكان وجوده مقتصرا على العاصمة إستانبول. ولم يكن نصيب ولاية طرابلس الغرب من التعليم العسكري الحديث يتعدى المرحلة الرشدية حتى نهاية الحكم العثماني فيها.

---

(١) أسست في السنوات: ١٧٧٣م، ١٧٩٣م، ١٨٢٧م، ١٨٣١م، ١٨٣٤ م على التوالي.

للتفاصيل يراجع: Bernard Lewis, *The Emergence of Modern Turkey*, 2nd ed. (London: Oxford University Press, 1968 83-84.

وقد أدرك العثمانيون لاحقا أن استعادة مجد دولتهم وقوتها لا تتحقق بإصلاح وتقوية جيشها من خلال ا تباع أنظمة التعليم العسكري الحديث وتقنيات الصناعة الحربية الأوروبية فحسب ، بل بإصلاح حضاري شامل يرتقي بالدولة العثمانية إلى مصاف الدول الأوروبية لكي تتمكن من صدّ خطرها ومواجهتها بسلاحها نفسه . ومن ثم حاول العثمانيون أن يستبدلوا ، لتجديد شباب دولتهم ، نهج (القوة الحضارية) بنهج (القوة القتالية) الذي مكّن لقيامها وتوسعها وحافظ عليها لأكثر من ثلاثة قرون . ولكنهم اعتمدوا في خيارهم هذا اعتمادا كبيرا على اقتباس كثير من أنظمة الحضارة الأوروبية وعلومها وتقنياتها ، واجتهدوا في تقليدها واتباعها .

وهكذا بدأ السلطان محمود الثاني حركة إصلاحات شاملة افتتحها بإلغاء نظام الإنكشارية وتأسيس جيش عثماني جديد مماثل في تشكيلاته ونظمه وتسليحه للجيوش الأوروبية ، ودعاه بالعساكر المنصورة المحمدية (عساكري منصوري محمديه) . ثم توجه بإصلاحاته نحو طريقة حكم الإيالات والإدارة الحكومية العثمانية ، فطبق على الإيالات نظام الحكم المركزي المقتبس من النظام الفرنسي في إدارة المقاطعات ، وقام بتدريب وإعداد الموظفين الإداريين وتعليمهم اللغات الأوروبية والأساليب الإدارية الحديثة ، وركز على الشبان منهم .[٢] واختتم هذا السلطان عهده بتشكيل لجنة دائمة تخطط للإصلاح تخطيطا شاملا .[٣]

ومهدت إصلاحات محمود الثاني الطريق لعهد متميز من العمل الإصلاحي في الدولة العثمانية عرف بالتنظيمات الخيرية ، الذي شهد إصلاحات جذرية وشاملة لم تكن ، في رأي كثير من المؤرخين ،[٤] سوى ثمار لشجرة الإصلاح التي غرسها محمود الثاني

---

(٢) Lewis, *Emergence*, 77, 88.

(٣) للتفاصيل عن إصلاحات محمود الثاني يراجع : محمد عبد اللطيف البحراوي ، *حركة الإصلاح العثماني في عصر محمود الثاني ١٨٠٨-١٨٣٩م* ، ط١ (القاهرة : مطابع المختار الإسلامي ، ١٩٧٨م) .

(٤) ينظر : Roderic H. Davison, *Reform in the Ottoman Empire 1856-1876* (Princeton, NJ: Princeton Univ. Press, 1963), 36; Lewis, *Emergence*, 79.

«أعظم المصلحين في تركيا الحديثة،»[٥] وهي إصلاحات سارت بوحي وهدى إصلاحات هذا السلطان . والتنظيمات هي حركة الإصلاحات التي سعت لإعادة بناء هيكل الدولة ونظمها وقوانينها ومؤسساتها على أسس حديثة مستمدة من نظم الدول الأوروبية وبخاصة النظم الفرنسية ، مع محاولة للتوفيق بين بعض هذه النظم وأحكام الشريعة الإسلامية . واستمرت التنظيمات من إعلان مرسوم (كلخانة) سنة ١٨٣٩م إلى إعلان الدستور العثماني ، الذي دعي بالقانون الأساسي، سنة ١٨٧٦م . أي أنها استغرقت فترتي حكم ابني محمود الثاني، وهما السلطان عبد المجيد ١٨٣٩-١٨٦١ م، والسلطان عبد العزيز ١٨٦١-١٨٧٦م. ولكن التنظيمات تقرن عادة بمرسومين إصلاحيين فحسب ، صدرا في عهد عبد المجيد ، أولاهما في مفتتحة سنة ١٨٣٩م وهو (خطي شريف كلخانة)، والثاني في أواخره ، في عام ١٨٥٦م ، وهو (خطي همايون).

ويلاحظ أن هذين المرسومين وضعا الأسس العامة والخطوط العريضة لمجموعة النظم والقوانين العثمانية التي صدرت في أعقابهما. وأعلنا لأول مرة على لسان السلطان (خليفة المسلمين) صراحة الخروج على مبادئ الدولة الإسلامية بتأكيد المساواة التامة بين مواطنيها المسلمين وغير المسلمين. وأكد مرسوم سنة ١٨٥٦ رغبة الدولة في الاستفادة من « العلوم والمعارف الأجنبية . » وسمح للأقليات غير المسلمة بتأسيس المدارس النظرية والمهنية الخاصة بها بعد الحصول على موافقة الباب العالي . كما وعد بالسماح للأجانب بامتلاك العقارات[٦] مما سهل، فيما يبدو، انتشار مدارس البعثات التبشيرية في ولايات الدولة . وكان لهذا الاتجاه نحو غير المسلمين والأجانب أثره في السياسة التعليمية التي تبلورت فيما بعد.

وقد أصدرت الدولة العثمانية، تنفيذا لوعود مرسومي كلخانة وهمايون وإخراجا للمبادئ العامة التي ناديا بها إلى حيز الوجود والممارسة الفعلية ، جميع أنظمتها وقوانينها الحديثة، الإدارية والاقتصادية والاجتماعية، خلال فترة التنظيمات، وخاصة في السنوات

---

(٥) William Miller, *The Ottoman Empire and Its Successors 1801-1927* (London: Frank Cass and Co., 1966), 79.

(٦) للتفاصيل تراجع ترجمة نص المرسومين في : محمد فريد، *تاريخ الدولة العلية العثمانية* (بيروت : دار الجيل، ١٩٧٧م)، ٢٥٤-٢٦٠ .

العشر التي تلت إعلان مرسوم سنة ١٨٥٦ م لتصبح في نهاية تلك الفترة، التي توجت بإعلان الدستور العثماني سنة ١٨٧٦م، دولة حديثة لها أنظمة وقوانين ودستور دائم. وكانت عملية إصدار كل تلك الأنظمة والقوانين وتطبيقها خلال مدة زمنية قصيرة نسبيا تقتضي، بطبيعة الحال، إعادة تنظيم هياكل مختلف دوائر الإدارة المدنية الحكومية، واستحداث إدارات جديدة في عاصمة الدولة وولاياتها كافة. وهو عمل يستلزم بدوره تهيئة وتأهيل عدد كبير من العناصر البشرية القادرة على التعامل مع الأنظمة والإدارات المستحدثة. ومن ثم كانت حاجة الدولة إلى هذه العناصر باعثا رئيسا على تأسيس المدارس الحديثة والاهتمام بالتعليم المدني العام، خاصة وأن مثل هذا الاهتمام كان ينسجم مع روح الإصلاح التي سادت آنذاك ومع جهود بناء دولة حديثة.

وبدأت جهود إقامة نظام تعليمي حديث حينما شكلت الحكومة العثمانية في أوائل عام ١٨٤٥ م لجنة تتألف من سبعة من كبار موظفيها لدراسة أوضاع التعليم ومؤسساته، التي اقتصرت آنذاك على الكتاتيب والمدارس الدينية، فقدمت اللجنة بعد منتصف سنة ١٨٤٦م تقريرا شاملا عن التعليم اقترحت فيه أن تقوم الدولة بإنشاء مجموعة من المدارس الابتدائية والثانوية الحديثة، وجامعة، ومجلس دائم لشؤون التعليم العام. فأسس المجلس على الفور في تلك السنة، وفتحت في السنة التالية (١٨٤٧م) أول مدرسة للتعليم المدني الرسمي الحديث في الدولة، هي مدرسة إستانبول الرشدية. وكانت المرحلة الرشدية تعادل في نظام التعليم العثماني مرحلة التعليم المتوسط الذي يعقب المرحلة الابتدائية ويسبق الثانوية. وأدركت الدولة عقب فتح هذه المدرسة مباشرة أن عملية فتح مزيد من المدارس الحديثة تستلزم إعداد المعلمين لها، فأسست في إستانبول في عام ١٨٤٨م مدرسة للمعلمين، فكانت أول مدرسة من نوعها تفتتح في الدولة.[٧] واستمرت جهود نشر التعليم الرسمي وفتح المدارس الحديثة بتحويل مجلس التعليم إلى مديرية للتعليم ثم إلى وزارة للتعليم (نظارتي معارفي عمومي) في عام ١٨٥٦ بعد أن أوفد مديرها إلى أوروبا لدراسة أنظمة التعليم الأوروبية وما يتطلبه أمر إنشاء وزارة لها.[٨] وارتفع عدد المدارس

---

(٧) Lewis, *Emergence*, 113,182.

(٨) عبد الكريم محمود غرايبة، *تاريخ العرب الحديث* (بيروت: الأهلية للنشر والتوزيع، ١٩٨٤م)، ٢٨٢.

الرشدية ، وفقا لإحصائية نشرتها الوزارة ، إلى ١٠٨ مدارس في سنة ١٨٦٧م، موزعة على ولايات الدولة .[٩] ولكنه يبدو أن هذا العدد للمدارس الرشدية كان مبالغا فيه لإظهار نشاط وسرعة الإصلاحات بهدف قطع الطريق على تدخل الدول الأوروبية المستمر آنذاك في الشؤون الداخلية للدولة العثمانية وطلباتها المتكررة إليها بالعمل على إنجاز مزيد من الإصلاح .

وبعد أن اقتصرت عملية نشر التعليم الحكومي الحديث على المدارس الرشدية حتى سنة ١٨٦٨م، قامت الدولة في تلك السنة بفتح مدرسة (غلطه سراي) الثانوية في إستانبول بمساعدة خبير بعثت به وزارة التعليم الفرنسية، فكانت أول مدرسة للتعليم الثانوي تؤسس في الدولة .[١٠] ثم توجت الجهود التعليمية بإصدار قانون التعليم العام (معارف عموميه نظامنامه سي) في السنة التالية ١٨٦٩ م، وهو نظام متكامل للتعليم المدني بلغت مواده ١٩٨ مادة ، عالجت كل ما يتعلق بالمدارس الحكومية على اختلاف مستوياتها، كمناهج الدراسة ومدتها ومستويات معلميها وامتحاناتها وإجازاتها ووسائلها الانضباطية وأمورها المالية ، وما يتعلق بالمدارس العالية كدور المعلمين ودار الفنون (الجامعة) . وكذلك ما يخص المدارس الأجنبية والطائفية والأهلية، وأعمال مجلس المعارف (الكبير) ومجالس معارف الولايات . ونصّ القانون على إلزامية التعليم في المرحلة الابتدائية للبنين والبنات، ولكنه أوقع على عاتق المواطنين الإنفاق المالي على عملية بناء المدارس الابتدائية وتجهيزها ودفع رواتب معلميها وجميع ما يتطلبه استمرارها في العمل من أموال .[١١] وقد روعيت في صياغة مواد القانون توصيات وزير التعليم الفرنسي الذي زار إستانبول سنة ١٨٦٠ م ليقدم اقتراحات حول تنظيم التعليم .[١٢] ثم بدأ التعليم الرسمي الحديث بعد إصدار هذا القانون بالانتشار في ولايات الدولة ، وإن تأثر بضيق أفق سياسة التعليم العثمانية التي جعلت انتشاره محدودا وبطيئا ، خاصة في بعض الولايات العربية كطرابلس الغرب .

---

(٩) Davison, *Reform*, 245.

(١٠) Ibid., 246-247.

(١١) للاطلاع على القانون مترجما إلى اللغة العربية يراجع : *الدستور ، ترجمة من اللغة التركية إلى العربية*، نوفل أفندي نعمة الله نوفل (بيروت : المطبعة الأدبية، ١٣٠١هـ)، ٢ : ١٥٦-١٨٧ .

(١٢) غرايبة، *تاريخ*، ٢٨٢ .

ملامح السياسة التعليمية العامة

تعرّف السياسة التعليمية بأنها الخطط التي تضعها الدولة للتعليم ، وتحدد فيها شكل المراحل التعليمية وأهداف كل مرحلة منها ، وما يتعلق عموما بنظم التعليم وقواعده وأسسه . وهي جزء من السياسة العامة للدولة ، وإحدى مكوناتها التي ترتبط بها ارتباطا وثيقا فتؤثر فيها وتتأثر بها في الوقت نفسه . وتستعين بها الدولة كوسيلة من وسائل بناء وتقدم المجتمع . [١٣] وفي ضوء هذا التعريف ، وما سبق أن ذكرناه عن بدايات عملية تأسيس المدارس ونشر التعليم الحديث في الدولة العثمانية حتى إصدارها لقانون التعليم العام في سنة ١٨٦٩ م وما تفاعل في خلق هذه العملية من عوامل ومؤثرات ، فإن من الممكن أن نتبين ملامح السياسة التعليمية للدولة العثمانية لنتمكن بعد ذلك من رصد ما انتهجته في ولاية طرابلس الغرب من سياسة تعليمية كان لها ، بطبيعة الحال ، خصوصية تميزت بها عن السياسة التعليمية العامة .

فالعثمانيون بدأوا بتأسيس المدارس الحديثة دون وضع خطة مسبقة ففتحوا في أول الأمر عددا من المدارس العسكرية تلبية لحاجتهم الملحة إلى تقوية جيشهم الذي ظل يتراجع لعقود طويلة أمام العديد من القوى العسكرية الأوروبية التي كانت تتفوق عليه تدريبا وتنظيما وتسليحا . كما أن تأسيسهم لهذه المدارس ، وهي مدارس عليا للتعليم العسكري ، جاء قبل قيامهم بإرساء قواعد التعليم الحديث وفتح المدارس الأولية والثانوية ، مما قلل من كفاءتها ولم يتح لها تأدية الغرض الذي أنشئت من أجله . فاستدرك العثمانيون ، بعد أكثر من نصف قرن على قيام أول مدرسة عسكرية عليا ، هذا الخلل وبدأوا بتأسيس المدارس الإعدادية العسكرية لكي تعدّ الطلاب لمرحلة الدراسة العسكرية العليا . ثم قاموا ، إكمالا للتدرج المقلوب للسلم التعليمي ، بإنشاء المدارس الرشدية العسكرية حينما بان لهم أنه من الضروري أن تبدأ الدراسة العسكرية في سن مبكرة [١٤] لمن يراد إعدادهم إعدادا عسكريا جيدا واعتمادهم في بناء جيش قوي .

---

(١٣) محمد علي حافظ ، *التخطيط للتربية والتعليم* (القاهرة : الدار القومية ، ١٩٦٥م) ، ١٠٦ .

(١٤) ساطع الحصري ، *حولية الثقافة العربية* (القاهرة : مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر ، ١٩٤٩م) ، ٥ .

أما التعليم المدني الحديث فلم يحظ بعناية الدولة العثمانية إلا في أوائل حقبة التنظيمات التي كانت تبدو وكأنها ثورة حضارية شاملة على النظم القديمة شغل التعليم جانبا من اهتماماتها ، حيث قامت الدولة ، كما أشرنا ، بتشكيل لجنة سباعية لدراسة أوضاع التعليم بعد إعلان مرسوم كلخانة ببضع سنين . فوضعت هذه اللجنة خطة لإقامة نظام تعليمي حديث حددت فيها مستويات المدارس التي ينبغي للدولة أن تفتحها ، وأهداف المراحل الدراسية المختلفة . إلا أن الدولة لم تنفذ توصيات اللجنة وخطتها ، وبدأت منذ سنة ١٨٤٧ م بفتح مدارس للمستوى المتوسط من الدراسة ، وهي المدارس الرشدية التي اقتصر نظام التعليم العثماني الحديث عليها لأكثر من عشرين سنة قبل أن تؤسس أول مدرسة إعدادية (ثانوية) في عام ١٨٦٨ م . أما الدراسة الابتدائية فقد أهملتها الدولة تماما حتى ثمانينات القرن التاسع عشر ، واعتمدت على الكتاتيب التقليدية التي كانت تؤدي المهمة نفسها التي تقوم بها المدارس الابتدائية ، واعتبرت في قانونها للتعليم العام أن تأسيس هذه المدارس واجب أهلي بحت . وفيما يخصّ الجامعة التي أوصت تلك اللجنة بفتحها ، فشيدت لها بناية خاصة في إستانبول على الفور ، إلا أن افتتاحها قد تأخر إلى سنة ١٨٧٠ م ، وأغلقت بعد سنة واحدة من مباشرتها بالتدريس عقب وفاة المصلح الصدر الأعظم عالي باشا مباشرة ثم أعيد فتحها ثانية في منتصف السبعينات ، ولكنها لم تنتظم في عملها إلا في مطلع القرن الحالي .[١٥]

ومن ثم يمكن أن نلمس بوضوح أن الدولة في تركيزها على فتح المدارس الرشدية ، وعدم فتحها لأية مدارس حديثة أخرى مدة طويلة من الزمن كانت تستهدف إعداد طبقة من ذوي المؤهلات المتوسطة من الموظفين لحاجتها إلى عدد كبير من هؤلاء في تسيير إدارات الجهاز الحكومي التي شهدت تطورا وتوسعا ملحوظا وسريعا خلال سنوات التنظيمات . وليست لدينا دلائل واضحة على وجود رغبة خالصة لدى الدولة في إقامة نظام تعليمي له طموحات وأهداف تصب في صالح إعادة بناء المجتمع والتماس سبل رقيه وتقدمه ، مما يدعو إلى القول بأن محاولات الالتحاق العثماني بالركب الحضاري الحديث ، كخيار

---

(١٥) Stanford J. Shaw and Ezel Kural Shaw, *History of the Ottoman Empire and Modern Turkey* (New York:Cambridge University Press, 1977), 2:74,109-10 .

لاستعادة مجد الدولة وقوتها ، قد اعترضتها معوقات الحاجات الآنية ، وضيق أفق صناع القرار العثماني من بعض السلاطين ورجال الدولة البارزين . أو ربما كانت معوقات المشروع الحضاري العثماني قد نجمت عن فشل في التوفيق بين الانتماء الحضاري الإسلامي ونمط الفكر الشرقي وبين قيم ونظم وفكر الحضارة الأوروبية الحديثة التي أراد العثمانيون تقليدها .

ومحاولات التوفيق بين الانتماء الحضاري للدولة وواقع مجتمعاتها وبين النموذج الحضاري الأوروبي ، أو اقتباس هذا النموذج بحذافيره أحيانا في عملية تأسيس المدارس الحديثة وتشريع قوانين التعليم وأنظمته ، قد بلورت سياسة غير واقعية للتعليم لا تخدم هدف نشر وتعميم التعليم باعتباره أساسا لتقدم المجتمع ورقي الدولة . فقانون التعليم العام الذي اعتبر أن نفقات فتح المدارس الابتدائية وتجهيزها وما يتطلبه استمرارها في عملها من أموال تقع على عاتق المواطنين ، نص في الوقت نفسه على إلزامية التعليم في المرحلة الابتدائية للأولاد في سن السابعة وللبنات في سن السادسة ، وفرض على أولياء الأمور الذين لا يلتزمون بذلك غرامة مالية . إلا أن هذا التشريع ، الذي كان مقتبسا من الأنظمة التعليمية الأوروبية . . . الفرنسية منها خصوصا ، لم يكن ليتلاءم مع أوضاع الجهل والفقر التي كانت تعاني منها غالبية الشعوب العثمانية ، والتي جعلتها لا تحفل بأمر إنشاء المدارس الابتدائية ، أو هي لا تتمكن من ذلك في واقع الأمر . ومن ثم فإن توسع وانتشار المدارس الحديثة التي أسستها الدولة كان محدودا لأن هذه المدارس كانت تزود بطلابها لعقود طويلة من الكتاتيب التقليدية الأهلية التي لا يلتحق بها إلا أبناء الأسر الموسرة والمتنورة القليلة التي تقطن في المدن الكبرى فحسب .

وتأثرت السياسة التعليمية باتجاه السياسة العثمانية العامة التي استهدفت إعادة بناء الدولة في عهد التنظيمات على أسس حديثة مستمدة من النظم الأوروبية . فأهمل العثمانيون ، نتيجة لذلك ، نظام التعليم الإسلامي مع أنهم اعتمدوا الكتاتيب لتعمل على تزويد المدارس الحديثة التي أسسوها بالطلاب مدة طويلة من الزمن ، ذلك أنهم ، كما يبدو ، قد انشغلوا ، في غمرة النزوع للتحديث ومحاكاة النموذج الأوروبي ، عن رعاية وإصلاح ونشر الكتاتيب التي كانت تؤدي دورا مهما في نظامهم التعليمي الحديث .

كما أثرت السياسة الخارجية للدولة في جدية سياستها التعليمية ، ذلك أن سلطات

التعليم كانت تظهر في كثير من المناسبات صورة غير واقعية لتقدم التعليم الحديث وانتشار مدارسه في العاصمة والولايات تمشيا مع سياسة الدولة التي كانت تحتاج ، خاصة في أوقات الأزمات والحروب ، إلى مساندة بعض الدول الأوروبية التي كانت تطالبها ، كثمن للمساندة ، بتعجيل حركة الإصلاحات وتحقيق المساواة بين المواطنين على اختلاف أديانهم ، وهي ذريعة لترسيخ نفوذها وتدخلها في الشؤون الداخلية للدولة العثمانية . وحينذاك تضطر الدولة إلى عكس صورة مشرقة ، ولكنها غير حقيقية ، عن الإصلاحات . ومثل ذلك ما حدث في أزمتها مع واليها على مصر محمد علي باشا ، وإصدارها لمرسوم كلخانة الإصلاحي إبّان تلك الأزمة لإقناع الدول الأوروبية بالوقوف إلى جانبها لصدّ خطر التوسع المصري ، فوقفت تلك الدول ، وخاصة بريطانيا وفرنسا ، إلى جانبها لتضرب عصفورين بحجر واحد ، حيث حجّمت في تلك الوقفة من قوة محمد علي التي كانت تنافسها على الضربة الأخيرة التي تجهز على العثمانيين بهدف الاستيلاء على الأقاليم الخاضعة لحكمهم ، وزادت في الوقت نفسه من قوة نفوذها في الدولة العثمانية وتدخلها في شؤونها الداخلية بحجة ضرورة أن ينتهج العثمانيون ، لمساعدتهم في الحفاظ على دولتهم ، سبيل الإصلاح ويعدلوا عن عدم مساواة رعاياهم المسيحيين ، وغير المسلمين عامة ، في الحقوق والواجبات مع المسلمين .

كما أن مرسوم سنة ١٨٥٦ م الإصلاحي الذي ركز على قضية المساواة كان لا يخرج في بعض بواعثه وأهدافه عن سابقه ، وقبضت فيه بريطانيا وفرنسا أيضا ثمن وقوفهما إلى جانب العثمانيين ضد روسيا القيصرية في حرب القرم (١٨٥٣-١٨٥٦م) باستمرار تدخلها في شؤون الدولة العثمانية . ولم تكتف أوروبا بوعود المرسوم فحسب ، بل تابعت تنفيذ تلك الوعود ، فتقدمت الدول الأوروبية بمذكرة مشتركة إلى الصدر الأعظم سنة ١٨٥٩م تطالب بضرورة تحقيق مزيد من الإصلاحات الداخلية والإسراع فيها . كما قدمت فرنسا ، بموافقة بريطانيا والنمسا ، إلى الباب العالي في شباط ١٨٦٧م مذكرة بالمعنى نفسه ،[١٦] فحاولت الدولة إظهار جديتها في الإصلاحات ، وانعكس جانب من تلك

(١٦) Lewis, *Emergence*, 119, 121.

المحاولة على التعليم ، حيث نشر العثمانيون بيانا في عام ١٨٦٧ م ذكروا فيه أن عدد المدارس الرشدية التي قاموا بفتحها في أرجاء الدولة بلغ ١٠٨ مدارس ، وهو رقم يظن بأنه مبالغ فيه كما أسلفنا . ثم أقدموا في السنة التالية بالبدء في عملية تطوير فعلي للتعليم الحديث بفتحهم أول مدرسة ثانوية على نطاق الدولة .

ويبدو أن مثل تلك السياسة التعليمية التي اتصفت بعدم الجدية في بعض الأحيان قد انعكست على نشر التعليم الحديث في الولايات ، وخاصة العربية والبعيدة منها عن الأناضول ومركز الدولة ، هذه الولايات التي لم تتساو مع غيرها ، ومع الولايات التركية على وجه التحديد ، ليس في التعليم فحسب بل في عموم الإصلاحات . ويمكن للمتتبع لنشأة التعليم العثماني الحديث في الولايات العربية أن يلاحظ تأخر الدولة في فتح المدارس الحديثة وعدم اهتمامها اهتماما كافيا بنشر التعليم فيها . وربما كان الهدف الأساس للعثمانيين في الحفاظ على وجود الدولة في تلك الفترة التي كانت فيها معرضة للزوال ، هو السبب في ضعف جهودهم الإصلاحية عامة والتعليمية خاصة في تلك الولايات . فلا شك أن الإصلاحات والتنظيمات بصورة عامة كانت تبتغي بالدرجة الأولى تحقيق ذلك الهدف وتضعه نصب عينها وإن أدى تحقيقه إلى تقلص مساحة الدولة ، إذ يبدو أن العثمانيين كانوا يؤمنون بأن دولة أصغر وأقوى أفضل من دولة كبيرة متعددة القوميات ولكنها ضعيفة ، لذلك لم يهتموا بإدخال الإصلاحات ونشر التعليم في جميع الولايات بصورة متساوية ومتناسقة . أو لعلهم لم يتمكنوا من ذلك ولم تكن لهم القدرة على مثل هذا العمل لأسباب كثيرة منها قلة كوادرهم الإدارية والتعليمية وضعف الوضع الاقتصادي للدولة ، وغياب الإدراك الاجتماعي الواعي لأهمية وضرورة التعليم الذي تسببت فيه قرون من العزلة والجمود في ظل الحكم العثماني .

السياسة التعليمية العثمانية في ولاية طرابلس الغرب

تعتبر استعادة الدولة العثمانية لحكمها المباشر في ولاية طرابلس الغرب سنة ١٨٣٥ م في عهد السلطان محمود الثاني أول بادرة لانعكاس الإصلاحات العثمانية على هذه الولاية ، وفاتحة لعهد عثماني جديد فيها تزامن تقريبا مع تسارع حركة الإصلاحات إبّان

عهد التنظيمات الذي بدأ في عام ١٨٣٩ بإصدار مرسوم كلخانة . إلا أن الجهود الإصلاحية العثمانية كانت ضئيلة في ربع القرن الذي أعقب بداية الحكم المباشر ، ذلك أن الولاة العثمانيين ركزوا جهودهم آنذاك على ترسيخ هذا الحكم وتوطيد أركانه التي كانت تهدد بزعزعتها الثورات التي نشبت بوجههم في أنحاء مختلفة من الولاية ، وكان أشهرها ثورة عبد الجليل سيف النصر في سرت ، وثورة غومة المحمودي في الجبل الغربي . ولم يستطع الولاة إخماد ثورة سيف النصر إلا في سنة ١٨٤٢م؛ أما ثورة الشيخ غومة فقد استمر أوارها إلى عام ١٨٥٨م.

وقد عملت الدولة خلال المدة الواقعة بين إعلانها للمرسومين الإصلاحيين الشهيرين كلخانة وهمايون على تحسين أداء الإدارة المدنية في ولاياتها ، فأصدرت مرسوما سلطانيا في أواخر عام ١٨٥٢م؛ دعمت فيه سلطة الولاة داخل ولاياتهم، ومنحتهم حرية أكبر مما كانوا يمتلكون في اتخاذ القرارات وتسيير شؤون الإدارة والحكم للحدّ من رجوعهم المتكرر للعاصمة في كل صغير وكبير من تلك الشؤون ، لما يسببه ذلك من إعاقة لعملية انتشار الإصلاحات في أرجاء الدولة . ثم عززت ذلك المرسوم بقرار صدر سنة ١٨٥٥م يمنح الولاة سلطات إضافية أخرى.[١٧]

ويبدو أن اتجاه دعم سلطة الولاة وتوسيع صلاحياتهم ، وبعض الاستقرار الذي تحقق بعد القضاء على ثورة سيف النصر ومن ثم ثورة المحمودي، قد حدا بوالي طرابلس أحمد عزت باشا ١٨٥٧- ١٨٦٠ م على تأسيس مدرسة رشدية مدنية في مدينة طرابلس خلال فترة ولايته[١٨] لتكون أول مدرسة رسمية حديثة تؤسس في ولاية طرابلس الغرب . كما يبدو أن بادرته هذه كانت ذاتية ولم تكن ضمن توجه عام لإدخال الإصلاحات الإدارية والتعليمية إلى الولاية ، والتي لم تكن عملية تشريع ووضع قوانينها وأنظمتها قد استكملت

---

(١٧) ينظر كتابنا: *الإدارة العثمانية في ولاية بغداد . . من عهد الوالي مدحت باشا إلى نهاية الحكم العثماني* ١٨٦٩-١٩١٧م (القاهرة: مكتبة مدبولي، ١٩٩١م)، ٣٧ .

(١٨) *سالنامه ولايت طرابلس غرب*، أون برنجي دفعه ١٣٠٢هـ، مطبعه ولايته طبع اولنمشدر، ٦٦ . سنشير إليها فيما بعد بالرمز: *س و ط* ١٣٠٢؛ النائب أحمد بك الأنصاري، *المنهل العذب في تاريخ ولاية طرابلس الغرب* (طرابلس: مكتبة الفرجاني، د.ت.)، ٣٦٨.

بعد، علاوة على أن الدولة لم تشرع بتعميم إصلاحاتها الإدارية في طرابلس إلا بعد أن طبقت فيها عام ١٨٦٩م نظام الولايات الذي كانت قد أصدرته سنة ١٨٦٤ م، [١٩] ولم تتجه توجها فعليا نحو تأسيس المدارس الحديثة في هذه الولاية إلا في ثمانينات القرن الماضي بعد مرور أكثر من عقد من الزمان على تشريع قانون التعليم العام . وقد ازداد عدد المدارس الرشدية المدنية ليصبح مجموعها ثلاث مدارس في سنة ١٨٧٢ م، موزعة على طرابلس والخمس وفزان. [٢٠] كما فتحت رشديتان أخريان في بنغازي ودرنة . إلا أن بعض هذه المدارس لم ينتظم في عمله أحيانا ، حيث ذكرت سالنامة ولاية طرابلس الغرب الصادرة سنة ١٨٧٢م أن مدرسة فزان كانت مغلقة في تلك السنة بسبب عدم وجود معلم لها . [٢١] كما أن مدرسة بنغازي كانت في عام ١٨٨٣ م معطلة للسبب نفسه . [٢٢] ولم يزد عدد مدارس البنين الرشدية المدنية التي فتحها العثمانيون في تلك الولاية ، ومن ضمنها متصرفية بنغازي ، على هذه المدارس الخمس . كما لم يخرج غرض تأسيسها عن الهدف الذي وضع للمدارس الرشدية التي بدأت الدولة بفتحها منذ منتصف أربعينات القرن التاسع عشر الميلادي في العاصمة ، وهو تلبية حاجات الإدارات الحكومية التي كانت تشهد تطورا سريعا آنذاك لموظفين يتقنون اللغة التركية ومزودين بتعليم عصري يمكّنهم من إدامة دوران عجلتها، ومن ثم حتم هذا الغرض أن تكون البداية في ولاية طرابلس الغرب بالمدارس الرشدية كما كانت البداية بها من قبل في العاصمة إستانبول.

ومن ثم يمكن القول بأن عهد الوالي أحمد عزت باشا ، الذي بدأ سنة ١٨٥٧م وشهد تأسيس أول مدرسة حكومية حديثة في مدينة طرابلس ، كان يمثل بداية انعكاس السياسة التعليمية العثمانية على ولاية طرابلس الغرب ، حتى وإن بدا تأسيس هذه المدرسة بادرة ذاتية للوالي لا تدخل ضمن إطار مشروع عثماني لنشر التعليم الحديث في الولاية،

(١٩) فرانشيسكو كورو، *ليبيا أثناء العهد العثماني الثاني*، تعريب وتقديم خليفة محمد التليسي، ط٢ (طرابلس: المنشأة العامة للنشر والتوزيع والإعلان، ١٩٨٤م)، ٢: ٢٨-٢٩.

(٢٠) *سالنامه ولايت طرابلس غرب*، دردنجي دفعه ١٢٨٩هـ، ٨٦.

(٢١) *سالنامه ولايت طرابلس غرب*، دردنجي دفعه ١٢٨٩هـ، ٨٦.

(٢٢) رأفت غنيمي الشيخ، *تطور التعليم في ليبيا في العصور الحديثة*، (بنغازي: دار التنمية، ١٩٧٢م)، ٨٧-٨٦.

ذلك أن أحمد عزت باشا ، رجل الدولة الذي اعتمد عليه العثمانيون أكثر من مرة في إدارة الولاية ، كان يحاكي بأعماله الإصلاحية التي لم تقتصر على فتح المدرسة الرشدية فحسب،[٢٣] السياسة العامة التي كانت تحث الخطى ، خاصة بعد مرسوم ١٨٥٦ م الإصلاحي ، نحو تحديث نظم ومرافق ومؤسسات الدولة .

وبعد أن اقتصرت عملية نشر التعليم الحديث في الولاية على فتح مدرسة رشدية واحدة في كل من طرابلس والخمس وفزان وبنغازي ودرنة حتى أوائل سبعينات القرن التاسع عشر الميلادي، حاول والي طرابلس علي رضا باشا الجزائري خلال فترة ولايته الثانية (١٨٧٢-١٨٧٤م) أن يوسع تلك العملية ، ببادرة ذاتية أيضا خارجة عن نطاق التوجهات العامة للدولة ، فطلب من أهالي الولاية سنة ١٨٧٣م التبرع بالأموال لفتح مدرسة (إصلاحية) مهنية تقوم بإيواء الأطفال اليتامى والفقراء وتعليمهم حرفة يكسبون معيشتهم بها . وعزز طلبه بمنشور أصدره في السنة التالية (١٨٧٤م) إلى الأهالي يحثهم فيه على الاستجابة لطلبه .[٢٤] وكان أهالي مدينة طرابلس قد أبلغوا مجلس إدارة الولاية رغبتهم في فتح مثل هذه المدرسة منذ سنة ١٨٧١ م .[٢٥] ولكن المدرسة لم تفتتح فيما يبدو حتى سنة ١٩٠٠ م، أو أنها لم تنتظم في عملها قبل تلك السنة على الرغم من إشارة بعض المراجع إلى فتحها في عام ١٨٧٤ م،[٢٦] أو إلى قيام الوالي أحمد عزت باشا - مؤسس أول مدرسة رشدية في الولاية - بافتتاحها إبّان مدة ولايته الثانية ١٨٧٩-١٨٨٠م .[٢٧]

(٢٣) يراجع عن بعض إصلاحاته : إتوري روسّي، *ليبيا منذ الفتح العربي حتى سنة ١٩١١م*، ترجمة وتقديم خليفة محمد التليسي، ط٢ (ليبيا-تونس : الدار العربية للكتاب، ١٩٧٨م)، ٤٥٣-٤٥٤ .

(٢٤) الشيخ، *تطور التعليم*، ١٥٥ .

(٢٥) محمد الكوني صالح بالحاج، «التعليم في مدينة طرابلس في العهد العثماني الثاني ١٨٣٥-١٩١١م وأثره على مجتمع الولاية،» رسالة ماجستير غير منشورة، قسم التاريخ ، كلية التربية، جامعة السابع من إبريل، ١٩٩٦م ، ٥٢ .

(٢٦) بالحاج، «التعليم،» ٥٣ .

(٢٧) ينظر : خليفة محمد التليسي، *مالطا* (ليبيا - تونس : الدار العربية للكتاب، د.ت.)، ١٧٠؛ محمد ناجي ومحمد نوري ، *طرابلس الغرب*، ترجمة أكمل الدين محمد إحسان (طرابلس : دار مكتبة الفكر، د.ت.)، ٢٠١ . وقد ذكر المؤلفان في الصفحة التالية أن المدرسة ألغيت في عهد الوالي محمد نظيف باشا (١٨٨١م).

فمع افتراض صحة ما أشارت إليه هذه المراجع ، فإن فتحها قبل سنة ١٩٠٠م كان كما يبدو لمدد متقطعة وقصيرة لم تتمكن معها المدرسة من إكمال تدريب وتعليم طلابها ، إذ من المؤكد أنها لم تخرّج أول دفعة من الطلاب إلا في سنة ١٩٠٥م.[٢٨] ومن ثم فإن فتح مدرسة (الفنون والصنايع) وانتظامها في عملها لم يتم إلا في أوائل عهد الوالي حافظ محمد باشا (١٩٠٠-١٩٠٢م) الذي أكمل بناءها ، حيث كان الوالي نامق باشا (١٨٩٦-١٨٩٨) قد شرع في إنشاء مبنى لها ولكنه لم ينجز في فترة ولايته.[٢٩]

ومن ثم نرى أن فكرة تأسيس هذه المدرسة استغرقت لكي تنفذ ربع قرن من الزمان تقريبا، مما يدلل على عدم اهتمام العثمانيين بإنشاء المدارس المهنية في هذه الولاية ، في الوقت الذي أنشأوا فيه منذ ستينات القرن التاسع عشر عدة مدارس للفنون والصنائع في العاصمة وولايات البلقان وبعض الولايات العربية أيضا[٣٠] لإدراكهم أهمية التعليم المهني في تطوير بعض الصناعات وفق أساليب التقنية الأوروبية . وكان مثل هذا الإهمال لا مبرر له ، خاصة وأن إنشاء مدرسة الصنائع كان لا يكلف الدولة سوى حث سكان الولاية على التبرع المالي ، وزيادة بعض الرسوم والضرائب التي تفرضها عليهم كرسوم البلديات ورسوم اللاقبي والحلْفاء والتنازل للمدرسة عن هذه الزيادة.[٣١] ومن ثم فإن تأثير هذه المدرسة في تطوير المهارات الفنية للأيدي العاملة لأبناء ولاية طرابلس الغرب كان ضئيلا

---

(٢٨) *وثائق تاريخ ليبيا الحديث . . الوثائق العثمانية* ، ترتيب ومراجعة وتقديم أحمد صدقي الدجاني ، جمع وترجمة الحاج عبد السلام أدهم ، منشورات جامعة بنغازي (بيروت : دار صادر ، ١٩٧٤م)، وثيقة رقم ١٥٩ ، ص٢٨٢ . سنشير إلى هذا المصدر فيما بعد باسم : *الوثائق العثمانية* .

(٢٩) ينظر : ناجي ونوري ، *طرابلس الغرب* ، ٢٠٣ ، ٢٠٤ ، ٢٠٥ ؛ كورو ، *ليبيا* ، ١٠٠ ، ١٢٨ ؛ التليسي ، *مالطا* ، ١٩٥ ، ١٩٦ ؛ نجم الدين غلاب الكيب ، *مدينة طرابلس عبر التاريخ* ، ط٢ (ليبيا-تونس : الدار العربية للكتاب ، ١٩٧٨م)، ١٠٨ .

(٣٠) *مذكرات مدحت باشا* ، تعريب يوسف كمال بك حتاته (مصر : مطبعة هندية ، د . ت .)، ١٥٦ .

(٣١) تنظر ، عن واردات المدرسة ، *الوثائق العثمانية* ، وثائق رقم ١٠٠ ، ١١٦ ، ١٥٩ ، ١٧٠ ، ص ص١٦٥ ، ١٨٤ ، ٢٨٢ ، ٣٠١ . واللاقبي قطع النخيل لاستخراج شراب منه ؛ أما الحلفاء فنبات يجمع ويصدر إلى أوروبا .

لأنها اقتصرت على تخريج خمس دورات فقط بنهاية الحكم العثماني ، وكانت أعداد طلابها قليلة ، حيث لم يتجاوز عددهم سنة ١٩١٠ م ١٠٤ طلاب،[٣٢] علاوة على أن إدارتها كانت لا تلتزم بمنح خريجيها القروض المالية التي تمكنهم من فتح ورش صناعية كما نصّ على ذلك نظام المدرسة ، فانصرف كثير منهم نحو سلك الوظائف العسكرية .[٣٣]

وقد تحولت منذ ثمانينات القرن التاسع عشر الميلادي بادرات الولاة الفردية في تأسيس بعض المدارس الحديثة إلى ما يمكن وصفه بتوجه عثماني عام نحو نشر التعليم الحديث في الولاية وذلك تمشيا ، فيما يبدو ، مع الحرص الذي أظهره السلطان عبد الحميد الثاني في سنوات حكمه الأولى على التعليم ، حيث طلب من الصدر الأعظم محمد رشدي باشا في مرسوم تعيينه للصدارة زيادة الحصص المالية المخصصة للمعارف والإسراع في نشر وتعميم التعليم .[٣٤] وكان السلطان قد وعد في الخطاب الذي وجهه إلى مجلس (المبعوثان) عند افتتاحه سنة ١٨٧٦م بوضع لوائح القوانين التي تكفل إصلاح أحوال التعليم وتقديمها للمجلس للموافقة عليها ، لأهمية التعليم في مجال الزراعة والصناعة «اللتين هما من أعظم الإصلاحات والاحتياجات في ملكنا وتبعتنا وإيصال المدنية والثروة إلى درجة الكمال» .[٣٥] إلا أن توجه العثمانيين نحو نشر التعليم في ولاية طرابلس الغرب كان محكوما بمعايير عديدة ومختلفة يتعذر تجاهل دورها في رسم ملامح السياسة التعليمية للدولة العثمانية في هذه الولاية . وكان من تلك المعايير ما هو متعلق بولاية طرابلس الغرب من حيث اتساع رقعتها الجغرافية ، وطبيعة الحياة الاجتماعية لسكانها ومدى وعيهم لأهمية التعليم في الرقي والتقدم الحضاري . ومنها ما يتعلق بالدولة العثمانية ووجودها في طرابلس الذي كان يحيط به آنذاك الوجود الإنجليزي في مصر والفرنسي في تونس والجزائر ، وتهدده أطماع الأوروبيين من إنجليز وفرنسيين وإيطاليين ، علاوة على ما يمكن اعتباره معيارا آخر ذا تأثير في السياسة التعليمية التي اتبعتها الدولة في هذه الولاية ، وهو الاستعلاء الذي

---

(٣٢) الشيخ ، *تطور التعليم*، ١٥٥-١٥٦ .

(٣٣) الشيخ ، *تطور التعليم*، ١٥٥-١٥٦ .

(٣٤) للاطلاع على ترجمة المرسوم إلى العربية يراجع : فريد، *تاريخ*، ٣٢٦-٣٢٨ .

(٣٥) نقل الخطاب مترجما إلى العربية : فريد، *تاريخ*، ٣٣١-٣٣٥.

اتصف به تعامل الحكام الأتراك مع محكوميهم العرب عامة وليس عرب طرابلس فحسب . كذلك لا يغفل معيار الوضع الاقتصادي و المالي السيئ للدولة وتأثيره في فاعلية نشاط تأسيس المدارس الحديثة .

وقد افتتح الوالي أحمد راسم باشا ، الذي عين في أواخر سنة ١٨٨١ م، ما وصفناه بالتوجه العثماني العام نحو نشر التعليم الحديث في ولاية طرابلس الغرب ، حيث ذكرت سالنامة الولاية التي صدرت في عام ١٨٨٤م أن هذا الوالي فتح في مدينة طرابلس مدرستين ابتدائيتين إحداهما للذكور والأخرى للإناث .[٣٦] ولكن الدولة ظلت تعتمد حتى أواخر القرن الماضي على الكتاتيب الأهلية كمرحلة أولية للتعليم ، واستمرت في تطبيق ما شرع في قانون التعليم العام من إلقاء لمسؤولية تأسيس المدارس الابتدائية الحديثة على عاتق الأهالي ، فطلب والي طرابلس في عام ١٨٩١م من إستانبول تقديم المساعدات المالية لكتاتيب مدينة طرابلس التي كان عددها آنذاك خمسة عشر كتابا .[٣٧]

ولم يتجه العثمانيون نحو تأسيس المدارس الابتدائية الحديثة بصورة جادة ونشرها في المدن الطرابلسية المهمة إلا منذ مطلع القرن الحالي ، بعد أن شكلت لأول مرة إدارة لمعارف الولاية وعين مدير لها في عام ١٨٩٩ م، وكان تعيينه ، كما ورد في توجيهات الباب العالي لناظر المعارف ، لغرض « تشكيل المكاتب الابتدائية وتنظيمها على الطراز الجديد لكي يقع التأمل والإنهاء في تأسيس المكاتب اللازمة مثلما في سائر الممالك المحروسة السلطانية وفي نشر المعارف وتعميمها شيئا فشيئا ، »[٣٨] ففتح نتيجة لذلك في عهد الوالي حافظ باشا ١٩٠٠-١٩٠٢م عدد من المدارس الابتدائية في المدن الداخلية [٣٩] لتضاف إلى بضعة مدارس مثيلة أخرى فتحت في المدن الساحلية الكبيرة كطرابلس وبنغازي والخمس ودرنة . كذلك عمل مجلس معارف الولاية ، الذي تشكل سنة ١٩٠٩ م، على

---

(٣٦) س و ط ١٣٠٢ ، ٦٨ . وينظر أيضا : ناجي ونوري، *طرابلس الغرب*، ٢٠٢ .

(٣٧) الشيخ، *تطور التعليم*، ١٠٨ .

(٣٨) الشيخ، *تطور التعليم*، ٦٧ .

(٣٩) التليسي، *مالطا*، ١٩٥-١٩٦ .

فتح عدد آخر من المدارس الابتدائية ، فقرر تخصيص ٤٠ ألف قرش من ميزانية المعارف لها،[٤٠] إلا أن الاحتلال الإيطالي لطرابلس لم يتح لهذا العمل فرصة للتحقيق .

وعلى الرغم من قيام العثمانيين بفتح مدرسة ابتدائية واحدة في عدد من مدن الولاية فإن سياستهم التعليمية ظلت حتى أيامهم الأخيرة في طرابلس تعتبر تأسيس المدارس الابتدائية عملا يجب أن يضطلع به الأهالي ويتحملوا ما يتطلبه من نفقات مالية ، ذلك أن جريدة طرابلس الغرب استحثت سكان الولاية في أحد أعدادها الصادر في أواخر سنة ١٩١٠م على فتح المدارس الابتدائية من أموالهم «ترقية للمعارف التي هي روح الدولة والملة . »[٤١] وقد حدّت تلك السياسة من فتح مدارس ابتدائية تتناسب مع عدد سكان الولاية ، وتصل إلى تجمعاتهم المنتشرة في أرجائها كافة ، وجعلت من التشريع القاضي بإلزامية التعليم في المرحلة الابتدائية مجرد تشريع مكتوب لا جدوى منه .

ويقتضي الالتزام بالمنهج الذي اخترناه لتتبع مسيرة التعليم العثماني الحديث في ولاية طرابلس الغرب ، القائم على ترتيب زمني روعي فيه تناول المدارس الرشدية أولا باعتبار أن أول مدرسة رسمية حديثة فتحت في الولاية كانت مدرسة رشدية ، ثم تناول مدرسة الفنون والصنائع التي شرع في تأسيسها بعد فتح عدد من المدارس الرشدية ، فالمدارس الابتدائية التي أسست بعدها ، محاولين رصد ملامح السياسة التعليمية العثمانية في هذه الولاية من خلال الاطلاع على الظروف والدوافع التي أحاطت بعملية فتح تلك المدارس . يقتضي التزامنا بهذا المنهج أن نتناول بعد ذلك مدارس البنات .

وفي واقع الحال فإن التعليم العثماني الخاص للبنات قد اقتصر أول الأمر على فتح مدرسة ابتدائية للبنات في طرابلس في عهد الوالي أحمد راسم باشا ، وقد تزامن فتحها مع فتح مدرسة البنين الابتدائية التي أشرنا إليها . واستمرت هذه المدرسة في عملها لأكثر من خمس عشرة سنة قبل أن تتوسع لتضم مرحلة الدراسة الرشدية ، حيث أضيفت لها في سنة ١٨٩٨ م مناهج الدراسة الرشدية فأصبحت مدرسة ابتدائية رشدية . وكان هذا الإجراء

---

(٤٠) بالحاج ، «التعليم ، » ٤٠ .

(٤١) العدد ١٣٣٧ ، السنة الأربعون ، ٢٦ سبتمبر ١٩١٠م ، نقلاً عن الشيخ ، *تطور التعليم* ، ١٣٢ - ١٣٣ .

يستهدف منع التحاق البنات المسلمات ، وخاصة بنات ضباط الجيش العثماني المرابط في طرابلس بمدارس الإرساليات التبشيرية والمدارس الأجنبية الأوروبية المفتوحة في الولاية لمواصلة الدراسة بعد إكمالهن للمرحلة الابتدائية ، حيث بعث الوالي إلى قائد الفرقة العسكرية في الولاية رسالة يطلب منه فيها إبلاغ منتسبيه من الضباط بعدم إرسال بناتهم إلى المدارس (الإفرنجية) لأن «فيه أمر قطعي من الإرادة السنية بعدم دوام الأطفال المسلمين في المدارس الإفرنجية ،»[٤٢] ويخبره بفتح مدرسة رشدية حديثة للبنات في مركز الولاية ، استقدمت للتدريس فيها معلمات (مقتدرات) من إستانبول . على أن هذا المنع كان مقررا من السلطات العثمانية منذ سنة ١٨٨٦ م ، حيث أصدرت نظارة الداخلية في سنة ١٣٠٢ م رومية قرارا يقضي بحظر التحاق المسلمين بمدارس الإرساليات التبشيرية على مختلف مستوياتها .[٤٣]

وقد اقتصر التعليم الرسمي الحديث للإناث حتى نهاية الحكم العثماني في الولاية على مدرسة طرابلس هذه ، ومدرسة مماثلة لها (ابتدائية- رشدية) فتحها العثمانيون في بنغازي ،[٤٤] علاوة على تعليم مهني محدود لصناعة النسيج والسجاد في مدرسة الفنون والصنائع التي فتحت إدارتها قسما خاصا للإناث في عام ١٩٠٣م لتعليم هذه الصناعة ، وقبلت فيه خمسة وعشرين طالبة .[٤٥] ومن ثم يمكن القول بأن اهتمام العثمانيين بنشر التعليم الخاص بالبنات في ولاية طرابلس الغرب كان اهتماما ضئيلا ، ذلك أن المدرستين الابتدائيتين اللتين أوجدتا في طرابلس وبنغازي كانتا لا تتيحان الدراسة إلا لعدد صغير ومحدود من بنات سكان الولاية ، مما لا يجعل معنى لما نصّ عليه قانون التعليم العام من إلزامية التعليم الابتدائي للبنات . وحتى هذا العدد المحدود الذي تتمكن من استيعابه هاتان المدرستان كان معظمه يتألف ، فيما يبدو ، من بنات الموظفين العثمانيين العسكريين

---

(٤٢) الشيخ ، *تطور التعليم* ، ١٤٦-١٤٧ .

(٤٣) *بصره نك ولايت سالنامه سي* ، ١٣١٤هـ ، ٤٢ .

(٤٤) الشيخ ، *تطور التعليم* ، ١٤٨ .

(٤٥) أحمد محمد القماطي ، *تطور الإدارة التعليمية في الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية في الفترة ١٩٥١-١٩٧٥م* (ليبيا-تونس : الدار العربية للكتاب ، ١٩٧٨م) ، ٦٢ .

والمدنيين، وبنات بعض الوجهاء والأعيان والأثرياء من أبناء الولاية ممن يرتبط بالحكم العثماني بشكل أو بآخر . كما أن فتح مدرسة البنات الرشدية كان ، كما ذكرنا، يهدف إلى توفير تعليم أعلى مستوى من التعليم الابتدائي لبنات ضباط الجيش وموظفي الإدارة العثمانية ، وهو هدف محدود لم يؤد إلى نشر هذا المستوى من تعليم البنات في أوساط مجتمع الولاية . كذلك فقد تمثل الإهمال الرسمي لأمر تعليم البنات في عدم تهيئة أبنية مدرسية ملائمة ، حيث كشف تقرير مفتش الصحة إلى والي طرابلس بتاريخ ٢٤ سبتمبر ١٩٠٢ م عن أن مدرسة البنات (الابتدائية-الرشدية) في مركز الولاية كان بناؤها لا يزيد على حجرتين صغيرتين بنيت فوق بعضهما مما لا يوفر أيسر الشروط الصحية .[٤٦] ومع ذلك كله فإن مسؤولية عدم نشر التعليم الحديث الخاص بالبنات في ولاية طرابلس الغرب لا تقع على عاتق السلطة العثمانية فحسب ، بل يتحمل جانبا منها أهالي الولاية ، ذلك أن أعراف المجتمع العربي الطرابلسي كانت تقف حائلا أمام عملية إرسال البنات إلى المدارس الحكومية وتزويدهن بالتعليم الحديث شأنها شأن أعراف المجتمعات العربية الأخرى التي كانت لا ترى آنذاك ضرورة لتزويد الفتاة بتعليم يفوق إلمامها بالقراءة والكتابة وحفظ سور القرآن الكريم ، وهو ما توفره لها كتاتيب البنات وطرق التعليم التقليدي . لذلك فإن التلميذات اللاتي التحقن بمدرسة طرابلس للبنات كن من بنات السكان من ذوي الأصول الإفريقية،[٤٧] علاوة على بنات ضباط وموظفي الإدارة العثمانية وعدد قليل من بنات الوجهاء .

وإذا ما استأنفنا تتبع حركة إنشاء المدارس الرسمية الحديثة نجد أن ما أسس منها فعلا قبل سنة ١٨٩٥ م كان عددا قليلا من المدارس الرشدية والابتدائية من ضمنها مدرسة ابتدائية واحدة للبنات . إلا أن عملية فتح المدارس الحديثة قد توسعت بعض الشيء منذ تلك السنة ، ففتحت الدولة مدرسة رشدية عسكرية ودارا للمعلمين ، علاوة على ما سبق ذكره عن تأسيس مدرسة رشدية للبنات ألحقت بمدرسة البنات الابتدائية في طرابلس سنة ١٨٩٨ م ،

---

(٤٦) بالحاج ، «التعليم،» ٤٠ .

(٤٧) بالحاج ، «التعليم،» ٤١ .

وافتتاح مدرسة الصنائع سنة ١٩٠٠م لتستمر في عملها دونما توقف منذ تلك السنة ، والشروع بنشر المدارس الابتدائية في بعض مدن الولاية منذ مطلع القرن العشرين الميلادي .

فقد قام أحمد راسم باشا الذي استمر في منصبه واليا لطرابلس الغرب حتى منتصف سنة ١٨٩٦[٤٨] بفتح مدرسة رشدية عسكرية في مدينة طرابلس في الأشهر الأخيرة التي قضاها فيها ، وذلك تنفيذا لـ«الأمر السامي لحضرة باني الكون [كذا !] . . . السلطان العثماني ، و خطاب نظارة المكاتب العسكرية .»[٤٩] وكانت هذه المدرسة أول مدرسة عسكرية حديثة تفتتح في ولاية طرابلس الغرب . ويبدو أن العثمانيين لم يفتحوا مدرسة عسكرية أخرى في الولاية حتى نهاية حكمهم فيها . ولعل أسباب ذلك ترجع في جزء منها إلى أن القوة العسكرية العثمانية المرابطة في الولاية كانت محدودة[٥٠] ولا تحتاج إلا لعدد قليل من العسكريين من أبناء الولاية ، أو إلى عدم رغبة العثمانيين في خلق طبقة عسكرية من أبناء طرابلس قد تهدد وجود الحكم العثماني الذي كانت تحدق به مخاطر بعد الولاية عن مركز الدولة ، والتحلق الفرنسي والبريطاني والإيطالي حولها ، وتطلعات الاستقلال لشعبها العربي والوضع شبه المستقل الذي كانت تعيشه بعض مناطق وفئات هذا الشعب كالسنوسيين . ومن ثم نرى أن العثمانيين كانوا يركزون على نوعية الطلاب الملتحقين بالمدرسة الرشدية العسكرية ، فكانوا ينتقونهم من الذين يجيدون اللغة التركية قراءة وكتابة وتحدثا ، ومن مستوى اجتماعي واقتصادي مرتفع لضمان ولائهم للحكم العثماني .

وقد تردت أوضاع رشدية طرابلس العسكرية بعد مرور عام تقريبا على إعلان إعادة العمل بالدستور العثماني ،[٥١] وذلك بسبب إهمال شؤونها الذي كان ناجما ، فيما يبدو ، عن سياسة الانحياز للقومية التركية التي مارستها جمعية الاتحاد والترقي بعد هيمنتها على

---

(٤٨) ينظر : ناجي ونوري ، *طرابلس الغرب* ، ٢٠٢ .

(٤٩) *الوثائق العثمانية* ، وثيقة رقم ٣٧ ، ٦٣ ؛ وينظر أيضا : التليسي ، *مالطا* ، ١٧٩ .

(٥٠) كوستانزيو برينا ، *طرابلس من ١٥١٠ إلى ١٨٥٠* ، تعريب خليفة محمد التليسي (طرابلس : مكتبة الفرجاني ، ١٩٦٩) ، ٣٥٠ .

(٥١) *جريدة العصر الجديد* ، ع٥ ، طرابلس ٢٠ ربيع الأول ١٣٢٧هـ ، نقلاً عن بالحاج ، «التعليم ،» ٤٧ .

سياسة الدولة ومقدراتها منذ سنة ١٩٠٨م، وذلك ما حدا بالاتحاديين إلى عدم العناية بالمدارس العسكرية في الولايات غير التركية، وخاصة العربية منها لتقليص فرص وصول العرب إلى المناصب العسكرية لما يشكله العنصر العربي من منافسة للأتراك باعتباره ثاني أكبر العناصر العثمانية عددا بعد العنصر التركي.

وعلى الرغم من أن المدرسة الرشدية العسكرية كانت تدار من قبل القيادة العسكرية لولاية طرابلس الغرب، فإن التعليم الرسمي الحديث في هذه الولاية أصبح بعد فتح هذه المدرسة، أي في نهاية العقد الأخير من القرن التاسع عشر الميلادي، بحاجة إلى إدارة خاصة لتسيير شؤونه، لذا أقدمت إستانبول على تأسيس إدارة لمعارف طرابلس، وأرسلت مديرا لها في عام ١٨٩٩ م.[٥٢] وكانت أمور التعليم قبل تأسيس هذه الإدارة تخضع لإشراف لجنة (معارف قومسيوني) تألفت في عام ١٨٨٤م من (ناظر) و(رئيس) هما قاضي الولاية ومفتيها على التوالي، ومن أربعة أعضاء من شيوخ الدين.[٥٣] وكانت مهام هذه اللجنة تنحصر في المساعدة على حلّ بعض المشاكل التي قد تتعرض لها العملية التعليمية التي تؤديها المدارس القليلة التي فتحتها الدولة في الولاية. ومما لا شك فيه أن مثل هذه المهام التي خلت من صلاحيات الإدارة والارتباط المباشر بنظارة التعليم في إستانبول، وتلك اللجنة التي ألفت من عناصر بعيدة عن شؤون المدارس الحديثة كانت تعكس حالة الإهمال العثماني لأمور التعليم الحديث في طرابلس آنذاك. وقد توسعت هذه اللجنة لتصبح مجلسا للمعارف في عام ١٨٩٧م بإشراف الوالي ورئاسة مفتي الولاية وعضوية عدد من الوجهاء وشيوخ المدارس الدينية.[٥٤] إلا أن مجلس المعارف أعيد تشكيله في سنة ١٩٠٩ م، فانحصرت عضويته بمدير المعارف ومدير دار المعلمين وعدد من معلمي المدارس الرسمية وأعضاء مجلس إدارة الولاية،[٥٥] واستبعد منه رجال الدين.

وكان من بين أهم المهام التي أنيطت بإدارة معارف الولاية عند تأسيسها هي العمل،

---

(٥٢) الشيخ، *تطور التعليم*، ٦٦.

(٥٣) س و ط ١٣٠٢، ١٤٩.

(٥٤) بالحاج، «التعليم،» ٦٤.

(٥٥) الشيخ، *تطور التعليم*، ١٦٧.

كما سبق وأن أشرنا ، على «تشكيل المكاتب الابتدائية وتنظيمها على الطراز الجديد لكي يقع التأمل والإنهاء في تأسيس المكاتب اللازمة مثلما في سائر الممالك المحروسة السلطانية وفي نشر المعارف وتعميمها شيئا فشيئا . » ويبدو أن مدير المعارف قد شرع بإنجاز الواجبات التي كلف بأدائها على وجه السرعة ، فبدأ بفتح عدد من المدارس الابتدائية في المدن الداخلية بعد سنة من تعيينه في إدارته الجديدة . وتطلبت عملية التوسع في فتح المدارس الابتدائية أعدادا متزايدة من المعلمين ، فقامت إدارة معارف الولاية بفتح (دار للمعلمين) في طرابلس سنة ١٩٠١ م، وهي مدرسة لإعداد المعلمين للمدارس الابتدائية ، كانت مدة الدراسة فيها سنتين ، ولا يشترط في المتقدم إليها أن يكون حاصلا على أية شهادة دراسية ، إذ كان يكفي فيه أن يكون حافظا للقرآن الكريم ومتقنا لمنهج الدراسة الابتدائية .[٥٦] من ثم فإن فتح هذه المدرسة في وقت متأخر من عهد العثمانيين في الولاية ، والشروط الميسرة التي وضعت لقبول الطلاب فيها كانت تعبر عن حاجة آنية ومستعجلة لخريجيها ، بعيدة عن أي خطط منظمة ومسبقة لنشر التعليم الحديث في الولاية . على أن هناك مدرسة أخرى أسست في مدينة بنغازي كانت تماثل مدرسة طرابلس في وقت تأسيسها وأهدافها وشروط القبول فيها .[٥٧]

وقد بذلت في أواخر العهد العثماني جهود لفتح مدرسة زراعية ، حيث طالبت جريدة *العصر الجديد* في عددها الصادر في ٢٨ آذار (مارس) من سنة ١٩٠٩م[٥٨] المجلس العمومي للولاية بالعمل على تأسيس مدرسة زراعية لأهميتها ، ولأنه «يتوقف عليها رقي البلاد . »[٥٩] وقد توجهت الجريدة بهذا الطلب إلى المجلس العمومي باعتبار أن وسائل ترقي الزراعة والتجارة كانت من بين أهم الأمور التي أناط نظام الولايات لسنة ١٨٦٤م أمر مناقشتها بالمجالس العمومية .[٦٠] وقد خصص المجلس مزرعة بالقرب من مدينة

---

(٥٦) *صحيفة الترقي*، ع١١٣ ، س٤ ، ٢٣ شوال ١٣٢٧هـ، نقلاً عن بالحاج ، «التعليم ، » ٥٩ .

(٥٧) الشيخ ، *تطور التعليم*، ١٥٧ .

(٥٨) ع٣، طرابلس الغرب ، ٦ ربيع الأول ١٣٢٧هـ.

(٥٩) ع٣، طرابلس الغرب ، ٦ ربيع الأول ١٣٢٧هـ.

(٦٠) تراجع المادة ٢٧ من هذا النظام : *الدستور*، ١ : ٣٨٦ .

طرابلس لتقام عليها المدرسة ، وأحيلت مقاولة بنائها على متعهد ، وأرسلت إستانبول في أواخر عام ١٩١١م مساعد مدير ليتولى مهمة الإشراف عليها مؤقتا فيما يبدو ، ولكن الاحتلال الإيطالي للولاية حال دون إتمام إجراءات فتح هذه المدرسة .[٦١]

وكانت الجهود التي بذلت في السنتين الأخيرتين من عمر الحكم العثماني في ولاية طرابلس الغرب لفتح مدرسة للزراعة آخر عمل لتوسيع نظام التعليم الحديث- غير المتكامل -الذي أقامه العثمانيون في ولاية طرابلس الغرب ، والذي اقتصر على تأسيس بعض المدارس الحديثة التي يمكن حصرها بحسب أولوية فتحها أو الشروع بتأسيسها بـ :

- خمس مدارس رشدية مدنية للبنين ، واحدة في كل من : طرابلس والخمس ومرزق وبنغازي ودرنة .
- مدرسة الفنون والصنائع بطرابلس ، وهي مدرسة مهنية .
- بضع عشرة مدرسة ابتدائية للبنين موزعة على المدن الساحلية وبعض المدن الداخلية .
- مدرستين للبنات (ابتدائية- رشدية) ، مدرسة واحدة لكل من طرابلس وبنغازي .
- مدرسة رشدية عسكرية في طرابلس .
- دارين للمعلمين ، وهما مدرستان لإعداد المعلمين للمدارس الابتدائية ، فتحت الأولى في طرابلس والثانية في بنغازي .

ويلاحظ أن مدارس التعليم المدني للبنين والبنات كانت لا تتجاوز مرحلتي التعليم الابتدائي والمتوسط (الرشدي) ، وكانت المدرسة العسكرية مدرسة رشدية أيضا . كما أن مدرستي إعداد المعلمين ومدرسة الفنون والصنائع تعادل المرحلة الرشدية في مستواها . ولم تشر المصادر التي بين أيدينا إلى قيام العثمانيين بفتح أية مدرسة ثانوية - إعدادية بحسب تسمية نظام التعليم العثماني - سواء كانت مدنية أم عسكرية طوال فترة حكمهم للولاية ، فضلا عن أية مدرسة عليا ، مما دفعهم أحيانا إلى إرسال بعض الطلاب الراغبين في إكمال دراستهم في المدارس الإعدادية المدنية والعسكرية ومن ثم في المدارس العليا إلى

---

(٦١) بالحاج ، «التعليم ،» ٥٨ .

إستانبول.[٦٢] ولكن عدد هؤلاء الطلاب كان قليلا حتى في المدارس العسكرية العالية[٦٣] التي درج العثمانيون على قبول أعداد كبيرة من الطلاب العرب فيها . أما المدارس المدنية العالية فلم يقتصر العثمانيون على قبول أعداد صغيرة لا تكاد تذكر من طلاب ولاية طرابلس الغرب فيها فحسب ، بل حرموا الولاية من فتح مثل هذه المدارس ، ولم يساووها مع بعض الولايات العربية التي أسسوا فيها مدراس عليا كمدرسة الطب في دمشق ومدرسة الحقوق في بغداد.

كما أن سياسة قبول طلاب ولاية طرابلس في مدارس العاصمة كانت ترسخ ، في جانب من جوانبها ، التمييز الطبقي والفوارق الاجتماعية بين أبناء الولاية ، حيث إن إستانبول كانت تخصص بعض المقاعد الدراسية في مدرسة العشائر المقامة في العاصمة لأبناء شيوخ القبائل والأعيان ،[٦٤] مما يوفر فرصا دراسية لأبناء فئة معينة من سكان الولاية ، وغيرها من الولايات ، دون عامة الناس ، وهي فئة منحت امتيازات كثيرة ومتنوعة أخرى لضمان ولائها للحكم العثماني .

ومن جانب آخر ، فإن عملية تأسيس المدارس الرسمية الحديثة كانت ترتبط بتحقيق أهداف معينة وتلبية حاجات آنية ، كما سبق وأن ذكرنا عن تأسيس مدارس البنين الرشدية ومدرسة البنات الرشدية ومدرستي المعلمين . ولم تكن تلك العملية مجردة في جزء كبير منها من تلك الشائبة التي أبعدتها عن المسار الذي ينبغي لها أن تسير فيه لكي تحقق ، على المدى البعيد وبصورة غير مباشرة ، ما يراد تحقيقه من التعليم من تقدم ورقي في المجالات كافة . وكان نشاط فتح المدارس يتوقف تقريبا حينما لا تكون هناك حاجة آنية ذات ارتباط مباشر بمصلحة الدولة والحفاظ على حكمها ، وحينما تكون الحاجة ضئيلة إلى توسيع مراحل هذه الدراسة وتطويرها . وكانت ممارسة الدولة لهذه السياسة واضحة في عملية تأسيس مدرسة الفنون والصنائع في طرابلس التي استغرقت أكثر من ربع قرن ، وفي تأخرها

---

(٦٢) أوفد ثلاثة طلاب من خريجي المدرسة الرشدية إلى العاصمة سنة ١٨٦٧م ، وأوفد أيضا ٤٥ طالبا في عام ١٨٨٦م . *الوثائق العثمانية* ، وثيقة رقم ٣٣ ، ص ص٥٨-٥٩ ؛ الشيخ ، *تطور التعليم* ، ٨٤ .

(٦٣) ينظر : الشيخ ، *تطور التعليم* ، ١٦٦ .

(٦٤) الشيخ ، *تطور التعليم* ، ٨٣ ، عن قبول بعض الطلاب في مدرسة العشائر .

في تأسيس مدرسة عسكرية حديثة في الولاية حتى سنة ١٨٩٦ م، وعدم توسيع مستوى الدراسة العسكرية وقصرها على المستوى الرشدي .

كما يمكن ملاحظة أن المدارس الحديثة التي فتحتها الدولة في ولاية طرابلس كانت قليلة بصورة عامة ، وهي لا تتناسب مع عدد سكان الولاية ، ومع قرارات الدولة التي رسمها قانون التعليم العثماني العام . فقد نصت ، على سبيل المثال ، المادة الثامنة عشرة من هذا القانون على تأسيس مدرسة رشدية «لكل قصبة يتجاوز أهلها الخمسمائة بيت ، »[٦٥] أي لكل تجمع سكاني يبلغ تعداده ٢٥٠٠ نسمة تقريبا . ولكن العثمانيين لم يفتحوا حتى نهاية حكمهم في الولاية سوى خمس مدارس رشدية ، أي بمعدل مدرسة واحدة لكل حوالي ٢٠٠ ألف نسمة من السكان . [٦٦] ولم يقتصر إهمال التعليم على قلة عدد المدارس المفتوحة فحسب ، بل تجاوزها إلى عدم تعيين موظف مختص بشؤون التعليم ومتفرغ للإشراف على ذلك العدد القليل من المدارس حتى عام ١٨٩٩ م .

وتتضح أبعاد إهمال الحكم العثماني للتعليم الحديث بمقارنة أعداد المدارس الحديثة التي فتحها العثمانيون في ولاية طرابلس الغرب بأعداد مثيلاتها من المدارس الطائفية والأجنبية ، فقد وصل عدد المدارس الأجنبية في الولاية في مطلع القرن الحالي إلى حوالي خمس عشرة مدرسة أسستها الحكومتان الإيطالية والفرنسية والبعثات التبشيرية الكاثوليكية والبروتستانتية . كما بلغ عدد المدارس الحديثة التي أسسها اليهود أكثر من عشرين مدرسة .[٦٧] ومن ثم فإن عدد هذه المدارس التي أسست للجاليات الأجنبية وللأقلية اليهودية التي كان لا يتجاوز تعداد نفوسها مجتمعة بضعة آلاف نسمة قد فاق عدد المدارس التي أسستها الحكومة العثمانية لسكان الولاية الذين كان يبلغ عدد نفوسهم في أقل التقديرات ثلاثة أرباع المليون .

وكانت السياسة العثمانية تسمح بتأسيس المدارس الطائفية والأجنبية ، خاصة منذ بداية عهد التنظيمات ، تنفيذا للمعاهدات والاتفاقيات التي منحت بموجبها الدولة العثمانية

---

(٦٥) *الدستور*، ٢ : ١٥٩ .

(٦٦) بلغ تعداد سكان الولاية في عام ١٩١١ م حوالي مليون نسمة ؛ ينظر : كورو، *ليبيا*، ٢٨ ، ٣٠ .

(٦٧) للتفاصيل يراجع : كورو، *ليبيا*، ١٠١-١٠٤ ؛ بالحاج، «التعليم،» ٧٨ ، ٨٠ .

الامتيازات المختلفة للدول الأوروبية منذ القرن السادس عشر الميلادي ، ولإظهار التسامح نحو الأقليات الدينية العثمانية ، تسامح من نوع لا يحقق المساواة التي نادت بها المراسيم الإصلاحية فحسب ، بل يمنح غير المسلمين امتيازات خاصة لم تمنح للمواطنين المسلمين ، وتتمثل بعض هذه الامتيازات في السماح للأقليات غير الإسلامية بتأسيس المدارس الخاصة بها .

وقد اجتذبت المدارس الأجنبية المفتوحة في البلاد العثمانية الطلاب المسلمين لأسباب متعددة لعل من بينها ارتفاع المستوى العلمي لهذه المدارس ، ورصانة تعليمها للغات الأوروبية التي تعود بالفائدة المباشرة على الطلاب بما توفره لهم من فرص للعمل الوظيفي والتجاري المتميز بعد التخرج ، ووسائل الاستقطاب الخاصة التي كانت تتبعها . كما أن معظمها فتح قبل قيام الدولة بتأسيس مدارسها الحديثة ، وكان بعضها يوفر تعليما أعلى مستوى من الذي توفره المدارس الحكومية في بعض المناطق ، مما يمكّن الطلاب من الاستمرار في الدراسة . على أن الدولة قد تنبهت في أواخر القرن الماضي إلى خطورة عواقب التحاق الطلاب المسلمين بهذه المدارس ، فأصدرت كما أشرنا من قبل قرارا في عام ١٨٨٦م يمنع دراسة المسلمين فيها . ولعل كل هذه الأسباب ، مجتمعة أو متفرقة ، قد حدت ببعض العرب المسلمين من أبناء ولاية طرابلس الغرب على إلحاق أولادهم وبناتهم بقسم من هذه المدارس [٦٨] التي كانت تسعى من جانبها «إلى اجتذاب العناصر المحلية»[٦٩] للدراسة فيها . إلا أن السلطة العثمانية اتخذت بعض الإجراءات الحاسمة لوضع قرارها السابق بمنع الطلاب المسلمين من الدراسة في المدارس الأجنبية في موضع التطبيق الفعلي ، فأسست مدرسة رشدية للبنات سنة ١٨٩٨ م ، وعددا من المدارس الابتدائية ومدرسة للمعلمين في مطلع القرن الحالي ، ودعمت تأسيس مدرسة خاصة في عام ١٩٠١ م عرفت بمدرسة العرفان ، وذلك ليس بهدف تحسين مستوى الخدمات التعليمية المقدمة لأبناء

---

(٦٨) كانت تضم ، على سبيل المثال ، المدرسة الابتدائية التي أسستها الإرسالية الفرنسيسكانية سنة ١٨١٠م عددا من الأطفال المسلمين . كما ضمت مدرسة أخوات الراعي الصالح الكاثوليكية التي أسست في طرابلس سنة ١٨٤٦ م بعض الطالبات المسلمات . والتحق ٤٥ طالبا عربيا مسلما بمدرسة الحكومة الإيطالية المفتوحة في طرابلس سنة ١٩٠٤م؛ الشيخ ، *تطور التعليم* ، ١١٥-١١٧ .

(٦٩) التليسي ، *مالطا* ، ١٨٠ .

الولاية ، فيما يبدو ، بل لقطع الطريق على توسع النفوذ المتزايد للدول الأوروبية في ولاية طرابلس الغرب آنذاك وتغلغله بين أوساط أبنائها ، وهو النفوذ الذي مهّد للاحتلال الإيطالي سنة ١٩١١م.

وكانت مدرسة العرفان مدرسة أهلية بمستوى المدارس الرشدية، وفرت لها الإمكانات للتوسع إلى مدرسة إعدادية فيما يبدو . وعلى الرغم من أن مناهجها الدراسية كانت مماثلة لمناهج المدارس الحكومية ، فإن دعم الإدارة العثمانية لها بالإعانات المالية من إيرادات الولاية ، وتوفير عدد كاف من المعلمين لها جعلها في مستوى علمي متميز يستطيع منافسة المدارس الأجنبية واستقطاب الطلاب الذين يرومون الالتحاق بتلك المدارس.[٧٠]

ويمكن رصد ملامح أخرى للسياسة التعليمية العثمانية في ولاية طرابلس الغرب تتعلق بالتوزيع الجغرافي للمدارس ، وتمويل التعليم ، ومناهجه ، ولغة الدراسة ، والمعلمين. فالمدارس القليلة التي فتحها العثمانيون في الولاية وزعت على المدن الكبيرة فحسب ، ذلك أن التوجه نحو تأسيس المدارس لم يستهدف ، كما اتضح لنا ، نشر الخدمات التعليمية بين أوساط المجتمع بغية الارتقاء بأبنائه فكريا وعلميا وتقنيا ، ومن ثم فقد بدأ العثمانيون بإنشاء المدارس الرشدية ، ولم يقيموا نظاما تعليميا على أسس سليمة يتدرج بالسلم التعليمي بشكل صحيح يبدأ بالمدارس الابتدائية . ولم تكن المدارس التي فتحت في المدن الكبيرة لتكفي حاجة السكان وتتناسب مع أعدادهم ، وذلك مما جعل فرص التعليم الحديث التي وفرت لأبناء الولاية حتى نهاية العهد العثماني فيها فرصا محدودة اقتصرت على عدد قليل من السكان .

واعتمد الحكم العثماني على التبرعات الأهلية لتغطية جزء من نفقات تأسيس المدارس واستمرارها في عملها ، وخاصة المدارس الابتدائية ومدرسة الفنون والصنائع ، وذلك لقلة ما خصص للتعليم من ميزانية الولاية وتطبيقا للتشريع الذي نصّ عليه قانون التعليم العام من تحميل الأهالي لنفقات إنشاء وتمويل المدارس الابتدائية . ولم يكن ، بطبيعة الحال ، الاعتماد في تمويل جزء من نفقات التعليم على التبرعات سياسة عملية تتماشى مع واقع الضعف الاقتصادي للسكان آنذاك ، وتؤدي إلى فتح مزيد من المدارس

(٧٠) ينظر: الشيخ، *تطور التعليم*، ١٥٨؛ كورو، *ليبيا*، ١٠٠.

الحديثة ونشر التعليم في أوساط المجتمع ، خاصة وأن عددا قليلا فحسب من أبنائه في ذلك الوقت كان يدرك أهمية التعليم ودوره في النهضة الحضارية . وفيما عدا التبرعات ، وإقامة الحفلات أحيانا وتخصيص ريعها للتعليم ،[٧١] كان التعليم يعتمد في تمويله على تخصيص نسبة ، يحددها مجلس إدارة الولاية ، من الضرائب والرسوم التي تتقاضاها البلديات ، [٧٢] وعلى جزء صغير يخصص للتعليم من ميزانية الولاية . فقد بلغت المصروفات في ميزانية الولاية التي نشرتها (سالنامتها) في سنة ١٨٨٤ م (٤٠٦ , ٥٧٠ , ٤ قروش) ، كان نصيب المعارف منها (٦٢٤ , ٣٠ قرشا) . [٧٣] كما أن هذه الحصة لم تزد إلا بمبلغ ٩٦٠ قرشا في عام ١٨٩٢م . [٧٤] وتعكس مثل هذه المبالغ الضئيلة ، التي كانت أقل بنود المصروفات في ميزانية الولاية بعد الصحة ، حقيقة الإهمال الذي كان يعاني منه التعليم .

وكانت لغة التعليم ومناهجه من العوائق التي حالت دون تفاعل جميع السكان مع المدارس الحديثة التي أسسها الحكم العثماني في الولاية ، وجعلت الالتحاق بهذه المدارس محصورا بفئة قليلة من أبناء المدن وموظفي الإدارة الحكومية وضباط القوة العسكرية العثمانية المرابطة في الولاية . فالتعليم كان يجري باللغة التركية الغريبة على السكان العرب ، والتي لم يكن يحسن التحدث بها منهم حتى سنة ١٨٩٠ م سوى عدد ضئيل جدا قدّر بواحد في الخمسين ألف . [٧٥] ومن ثم كان استيعاب الطلاب لموادهم الدراسية تكتنفه الصعوبات مما يجعلهم ينفرون ، بطبيعة الحال ، من المدارس الرسمية الحديثة ويلتجئون إلى المدارس التقليدية ، أو إلى بعض المدارس الأجنبية التي كانت تدرّس باللغة العربية أو

---

(٧١) تنظر : *طرابلس الغرب* ، ع ١١٣٩ ، ٢٤ نوفمبر ١٩٠٥م ، نقلاً عن الشيخ ، *تطور التعليم* ، ٧٣ .

(٧٢) *الوثائق العثمانية* : الوثيقتان رقم ١٠٠ ، ١١٦ ، ص ص ١٦٥ ، ١٨٤ .

(٧٣) س و ط ١٣٠٢ ، ١٨٧ .

(٧٤) تنظر : *الوثائق العثمانية* ، الوثيقتان رقم ١٠٠ ، ١١٦ ، ص ص١٦٥ ، ١٨٤ .

(٧٥) ورد هذا التقدير في تقرير مقدم للسلطان العثماني بتاريخ ١١ سبتمبر ١٨٩٠م . ينظر : خليفة محمد الدويبي ، *الوثائق العثمانية* ، ترجمة محمد الأسطى (طرابلس : منشورات مركز الجهاد الليبي للدراسات التاريخية ، ١٩٩٠م) ، ١ : ١٥٠-١٥٥ .

تهتم بتدريسها ، أو حتى إلى بعض هذه المدارس التي تدرس باللغات الأوروبية ، الفرنسية أو الإيطالية ، لارتفاع مستوى التدريس فيها ولأفضلية إتقان لغة أوروبية على اللغة التركية لمستقبل الطالب وحياته العملية .

وقد ساوت المناهج الدراسية بين اللغة العربية – اللغة القومية للسكان – وبين اللغة الفارسية ، واعتبرتهما لغتين أجنبيتين ،(٧٦) كما هو الحال بالنسبة للطلاب الأتراك في مدارس الأناضول . وفي تقديرنا أن تدريس اللغة الفارسية لطلاب ولاية طرابلس الغرب لا يحقق سوى فائدة عملية ضئيلة أو هو عديم الفائدة على الإطلاق لأن مبررات تدريس هذه اللغة وفوائدها لطلاب الأناضول أو للطلاب العرب في بعض ولايات المشرق العربية منعدمة لطلاب هذه الولاية . ولم تعدّ مناهج الدراسة اللغة العربية لغة أجنبية فحسب ، بل اعتبرتها لغة أجنبية ثانية بعد اللغة الفرنسية اللغة الأجنبية الأولى في المدارس العثمانية .

كما أن اعتماد الدولة على المعلمين الأتراك وعدم حرصها على تأهيل معلمين من أبناء الولاية ليقوموا بمهمة التدريس في المدارس الحديثة التي فتحتها فيها ، وتأخرها في تأسيس مدارس لإعداد المعلمين حتى عام ١٩٠١م ، واقتصارها على فتح مدرستين فقط من هذه المدارس ، كان من بين معوقات تطور سير العملية التعليمية وانتظام المدارس الحكومية في عملها ، ذلك أن بعض هذه المدارس ، وخاصة في إقليم فزان ، كان يتوقف عن العمل أحيانا لعدم وجود المعلمين ، أو لتأخر هؤلاء المعلمين ، وهم من الأتراك ، في الالتحاق بمدارسهم ، أو عدم الالتحاق بها بالمرة ، بعد انتهاء إجازتهم السنوية .(٧٧)

---

(٧٦) تنظر مواد الدراسة التي كانت تدرس في رشدية بنات طرابلس في : الشيخ ، *تطور التعليم* ، ١٤٧

(٧٧) ينظر : الشيخ ، *تطور التعليم* ، ١٤٥ ، ١٦٨ .

Ottoman Educational Policy and Its Reflection on the State of Tripoli from the Reign of Governor Ahmed Izzat Pasha to the End of Ottoman Rule (1857-1911)

Jamil Mousa Al-Najjar

Assistant Professor, History Department, College of Arts, Seventh April University, al-Zawiya, Libya

Abstract. The Ottoman Empire began establishing modern schools on European models by the end of the eighteenth century. This process occurred simultaneously with the rise of the Reformation Movement (RM), which aimed at modernizing the Empire's military power and its civil systems and establishments, and was associated with it. This required an educational system that would satisfy the increasing requirements of the RM. However, the association of modern education with the RM resulted in an educational policy which was influenced by that movement, and that was often employed for achieving its aims.

The present study attempts to reveal the features of that policy and its reflections on the state of Tripoli, which was affected by the weaknesses of the Ottoman educational policy more that any other state due to its large area, its distance from the Empire's center, and its adjacency to the European colonial domination.

Accordingly, establishing schools in this state was characterized by slowness and lack of seriousness, and was often subject to the needs of the civil administration, or the purposes of maintaining the Empire's interests and rule. Consequently, at the end of their rule, the Ottomans left nothing but a small number of elementary schools.